

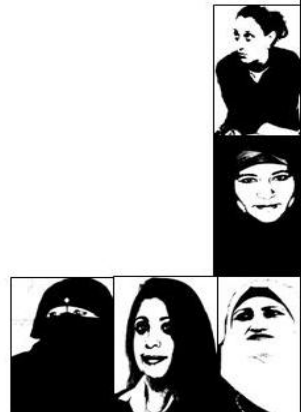


نظرة

للداسات النسوية

ن والانتخابات

تقرير عن التدريب بالمعايشة مع المرشحات
2012\2011



المحتوى

- 3أكاديمية المشاركة السياسية للنساء.....
- 5عن التدريب بالمعايشة.....
- 6معايير الالتحاق بالأكاديمية.....
- 7.....الأبعاد القانونية والنظام الانتخابي لبرلمان ٢٠١١-٢٠١٢.....
- 9.....البيئة الانتخابية.....
- 9.....البيئة السياسية.....
- 11.....بيئة العملية الانتخابية.....
- 14.....مؤشرات ودلائل انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢.....
- 17التوصيات.....
- 19.....فريق العمل.....

أكاديمية المشاركة السياسية للنساء

حصلت المرأة المصرية على حقي الترشح والانتخاب بموجب دستور ١٩٦٥، وقد حصلت النساء على مقعدين. كما قد حصلت على ٨ مقاعد في انتخابات عام ١٩٦٤ ثم تناقص العدد إلى ٣ مقاعد عام ١٩٦٩، ثم حصلت على ٨ مقاعد في عام ١٩٧١ ثم ٦ مقاعد عام ١٩٧٩، وتم إقرار القانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٧٨ والذي قد أقر نظام الحصة "الكوتا"، كما شهد برلمان ١٩٧٩ وجود ٣٥ سيدة ٣٠ منهن على مقاعد الكوتا وتم تعيين اثنتين وثلاث خارج الكوتا؛ و٣٦ في برلمان ١٩٨٤، ١٨ مقعد في برلمان ١٩٨٧ وعشر مقاعد في برلمان ١٩٩٠ وتسع في برلمان ١٩٩٥، أربع وفي برلمان ٢٠٠٠ حصلت على خمسة عشر مقعداً، أربع منهن بالتعيين، وتم حصول النساء في ٢٠٠٥ على أحد عشر مقعداً بالانتخاب وأربعة بالتعيين وفي يونيو ٢٠٠٩، وتم تعديل قانون مجلس الشعب ليضيف عدد أربعة وستين مقعداً للنساء بنظام الكوتا والذي أدى الى فوز عضوات الحزب الوطني المنحل بعدد ستة وأربعين مقعداً في الجولة الأولى من انتخابات ٢٠١٠ (١٠٠% من مقاعد الجولة الأولى) وأربعة وخمسين في جولة الاعادة من أصل ٦٤.

وقد تم التطبيق المعيب لنظام الكوتا في انتخابات عام ٢٠١٠ والذي تمثل في إضافة أعداد المقاعد وليس اقتطاع جزء منها والذي طرح تساؤلاً حول جدية الدولة آنذاك في تقليل سيطرة الرجال على المجال السياسي، وتم تطبيق الكوتا بأن تنافس النساء على مقاعد الكوتا كان على محافظة بأكملها عدا أربع محافظات فقط مما أضاف صعوبات على النساء غير القادرات مادياً وغير المنتميات للحزب الوطني الديمقراطي من التواجد في حملاتهن الانتخابية في كل المناطق.

كما أن نسبة التزوير التي رصدتها العديد من المنظمات الحقوقية أدت في نهاية المطاف الى فوز نائبات الحزب الوطني المنحل بأغلبية المقاعد؛ كان لهذا التطبيق المعيب الأثر السلبي على المرشحات أنفسهن في عدم تنمية قدراتهن السياسية نتيجة للصعوبات الإجرائية والتنظيمية وفوز نائبات الحزب الوطني المنحل رسالة للمجتمع المصري؛ إن نساء هذا الحزب هن من لهن حق التواجد في المجال السياسي ونتيجة للتزوير تم رفض هذا النظام مجتمعياً لأنه جاء بعدد أكبر من أعضاء الحزب الوطني.

وبناء علي التجارب السابق ذكرها أدركت نظرة للدراسات النسوية أهمية بناء كوادر نسائية حقيقية قادرة علي خوض غمار العمل السياسي وقادرة علي المنافسة والقدرة علي الوصول للجماهير وتمثيل مجتمعاتهن بكل فئاتها، وليس المقصود بذلك التخلي عن قضايا النساء؛ ولكن تاريخ العمل الانتخابي للنساء أثبت أن التجارب والممارسة السياسية هي التي تخلق ممثلات حقيقيات للمجتمع وسياسات قادرات علي الوصول الي الناخبين.

وقد قام فريق الأكاديمية بالعمل مع ١٦ مرشحة من مرشحات الفردي والقائمة في انتخابات مجلس الشعب مستقلات وحزبيات، مثلت هذه المجموعة ٨ محافظات هي: القاهرة والجيزة والدقهلية وأسيوط والبحيرة والمنيا وكفر الشيخ وأسوان وهن:

- سناء السعيد دائرة أسيوط الثانية/ قوائم (الثانية على القائمة عمال) - الكتلة المصرية / الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- ماجي محروس دائرة القاهرة التاسعة / فردي فئات - الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي
- تريزة سمير دائرة المنيا الثانية/ قوائم (الثامنة على القائمة فلاحين) - الكتلة المصرية / الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.
- منى ربيع دائرة أسوان / قوائم (الثالثة على القائمة فئات) - الكتلة المصرية / حزب التجمع.
- ميرفت السعيد دائرة البحيرة الأولى/ فردي عمال - مستقلة.
- هدى رشاد نصرالله دائرة القاهرة الأولى / قوائم (الثالثة على القائمة فئات) - الثورة مستمرة / حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- أماني السباعي دائرة كفر الشيخ الثانية / قوائم (الرابعة على القائمة) - الثورة مستمرة / حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- نهى الشرقاوى دائرة الدقهلية الأولى / قوائم (الثالثة على القائمة) - الثورة مستمرة / حزب مصر الحرية.

- منى قورة دائرة الدقهلية الثانية / قوائم (السابعة على القائمة) - الثورة مستمرة / حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- أمل إسماعيل دائرة الدقهلية الثالثة / قوائم (السابعة على القائمة) - الثورة مستمرة.
- آمال ممدوح دائرة الدقهلية الأولى / فردى - حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- فاطمة العشرى دائرة الدقهلية الأولى / قوائم (الرابعة على القائمة) - الثورة مستمرة / حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- أماني عيسوي دائرة الجيزة الثالثة / فردى فئات - مستقلة.
- نادية مرسل دائرة البحيرة الأولى / قوائم (11 على القائمة عمال) - الثورة مستمرة / حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- سحر زهير دائرة البحيرة الأولى / قوائم (12 على القائمة عمال) - الثورة مستمرة / حزب التحالف الشعبي الاشتراكي.
- صباح إسماعيل دائرة البحيرة الثانية / قوائم (الخامسة على القائمة فئات) - الكتلة المصرية / الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

عن التدريب بالمعايشة

اهي إستراتيجية للتعامل مع المرشحات وفريق عملهن عن قرب، حيث لا يتم الاكتفاء بتدريبهن بل يمتد ذلك لمعايشتهن أثناء حملاتهن الانتخابية لتحليل نقاط الضعف والقوة و المخاطر والفرص. يبدأ ذلك من خلال تحليل دائرتها الانتخابية لمعرفة ما يلزمها أثناء رحلتها الانتخابية. ويتم ذلك لكل مرشحة علي حدي بهدف تدعيمها علي المستوي القانوني، والسياسي، والنفسي. كما يتم تقديم نفس الدعم لفريق حملاتها الانتخابية.

معايير الالتحاق بالأكاديمية

لقد حددت الأكاديمية مجموعة معايير لاختيار النساء في الأكاديمية:

- لم يسبق لها الترشح على مقاعد الحزب الوطني المنحل.
- ألا يزيد عمرها عن ٤٥ عام.
- أن يكون لديها خبرة في مجال العمل الاجتماعي أو الحقوقي أو العمالي.
- أن تكون أقل تمكينا داخل مجتمعها.

لم تدعم الأكاديمية مرشحات لتيارات ذات صبغة دينية ولم تتقدم أي منهن للالتحاق بالأكاديمية، لم يكن هذا القرار إقصاء لأي تيار من تيارات المجتمع بقدر ما هورغبة من فريق الأكاديمية لدعم النساء المرشحات غير الممكنات فعليا، فأغلب المرشحات المنتميات للتيارات ذات الصبغة الدينية إما أن يكنّ ممكنات سياسيا بواقع خبرة في ممارسة العمل السياسي مع تياراتهن، أو يكنّ ممكنات ماديا بما يضمن لهن حملة انتخابية قوية بعكس مرشحات الكتلة المدنية واللاتي يحتجن للدعم والتمكين السياسي والقانوني والنفسي على الأقل.

كما أن عدم دعم نساء ترشحن على مقاعد الحزب الوطني المنحل جاء تطبيقا لنفس المعيار الأقل تمكينا من النساء، فقد حظي النساء اللاتي ترشحن على مقاعد الحزب الوطني الديمقراطي بدعم النظام السابق، ولم تعيش غالبيتهن الرحلة السياسية التي تمر بها النساء غير الممكنات واللاتي قررن خوض الانتخابات خارج إطار الحزب الوطني المنحل.

هذا بالإضافة إلى أن هذا القرار منبثق من نظرة كون العمل السياسي للنساء لا ينفصل عن العمل السياسي بوجه عام، وأن تحقيق حقوق النساء يأتي في إطار ديمقراطي يدعم حقوق الانسان، وهذا لم يكن متوفرا في خطاب وممارسات النظام السابق القمعي غير الديمقراطي؛ وأن محاولات النظام السياسي السابق متمثلا في الحزب الوطني المنحل في اعتبار قضايا النساء ومشاركتهن السياسية شأنًا حكوميا كانت لديها الأثر السلبي على قضايا النساء وخلق حالة أشبه بنسويات داعمات للدولة State Feminism وخلق شكل من الفصل لقضايا النساء عن الواقع المجتمعي والسياسي، مما زاد من عزلة قضايا النساء وتقبل المجتمع للنساء المرشحات على مقاعد الحزب الوطني المنحل، كما تضمن هذه المعايير بشكل كبير عدم التعامل مع تيارات أو أحزاب قد تعتمد طرقا ترفضها الأكاديمية في الحشد الجماهيري أيضا (استخدام سلطة المال أو الحشد والاستقطاب الديني).

وقد قررت نظرة للدراسات ممثلة في فريق الأكاديمية مشاركة المرشحات في رحلتهم السياسية، وذلك بدءاً من تقديم الدعم القانوني والنفسي، ومساعدة المرشحات كل منهن علي حدا في فهم دائرتها الانتخابية، وتحليل نقاط القوة والضعف، والتحديات والفرص (SWOT Analysis)؛ كما قامت الأكاديمية بعقد التدريبات النظرية والعملية لهن ولفريق حملاتهن الانتخابية والمندوبين والمندوبات علي رصد الانتهاكات في مراكز الاقتراع؛ بالإضافة إلي ذلك، قامت نظرة بالتدخل مع المرشحات من خلال التدريب بالمعايشة (Mentoring on the Ground) ومشاركتهن حملاتهن الانتخابية والعمل معهن في دوائرهن الانتخابية وأحزابهن وقوائمها؛ وقد راعى فريق نظرة أثناء عمله الوقوف على مسافة واحدة من التيارات المختلفة ودعم المرشحات حسب قدرة الفريق والوقت المتاح بغض النظر عن انتماءتهن الحزبية إلا فيما يتعارض بمعايير الأكاديمية وشروطها لاختيار المرشحات.

الأبعاد القانونية والنظام الانتخابي لبرلمان ٢٠١١ - ٢٠١٢

حكمت العملية الانتخابية أربعة تشريعات بالإضافة إلى المواد المدرجة في الإعلان الدستوري المنشور في الجريدة الرسمية العدد 12 مكرر (ب) في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ وتعديلاته والمراسيم بقوانين الصادرة عن المجلس العسكري والمنظمة للانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى: قانون مباشرة الحقوق السياسية ١١٠ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦، والقانون المنظم لعمل مجلس الشعب ١٠٨ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢، والقانون المنظم لعمل مجلس الشورى ١٢٠ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠، وقانون تقسيم الدوائر الصادر بمرسوم رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ المعدل للقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠.

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً ينظم الانتخابات البرلمانية لمجلسي الشعب والشورى لتكون بنظام القوائم النسبية المغلقة على ثلثي المقاعد، مقابل النظام الفردي على الثلث المتبقي بطريقة الانتخاب المباشر السري العام. كما أتاح لمرشحين الأحزاب التنافس على المقاعد الفردية على الثلث من المقاعد. وقد اشترط القانون إدراج امرأة واحدة على الأقل في القائمة دون تحديد مكانها. وقد فتح القانون المجال للمرأة بالترشح على المقاعد الفردية على قدم المساواة مع الرجل سواء كانت مستقلات أو من ترشيحات الأحزاب. كما ألغى النظام الانتخابي نظام الكوتا الذي تم تطبيقه في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ والذي خصص للنساء ٦٤ مقعداً من واقع ٥٠٨

مقعدا بمجلس الشعب الذي كان مقررا في القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ ولكن احتفظ بكويتا بقيمة ٥٠ % للعمال والفلاحين.

بالرغم من أنه بدأ للوهلة الأولى أن اختيار ثلثي مقاعد البرلمان الجديد وفقا لنظام القوائم الحزبية قد يؤدي الي تحسين فرص تمثيل المرأة فيه مقابل نظام الانتخاب الفردي، ولكن النظام الانتخابي أكتفي باشتراط إدراج امرأة واحدة على الأقل بكل قائمة، ولم يشترط وجودها في المراكز المتقدمة كما طالبت بعض القوى السياسية والحقوقية قبل إصدار القانون.

إن تطبيق نظام القوائم والفردي في قانون الانتخابات الجديد أضاف عدة صعوبات في عملية الدعاية الانتخابية على المرشحين والمرشحات خاصة في ظل الاتساع الجغرافي للدوائر، كما كان جليا بعد فحص الكشوف النهائية للمرشحين أن كثير من الأحزاب وضعت النساء علي قوائمها كخطوة شكلية لاستكمال شروط القوائم، فوضعتها في ترتيب متأخر في القائمة مما يقلل من فرصها في الفوز بعد انخفاض أعدادهن وتأخر ترتيبهن في غالبية القوائم مما أضعف فرصهن في الفوز بمقاعد هذا على الرغم من أن بعض المرشحات كان لديهن من الكفاءة والقدرة على العمل ما يفوق مرشحين أول القائمة وعلى الرغم من ذلك تم وضعها في آخر القائمة وفي حالات قليلة جدا وضعت المرشحة على المركز الثاني في القائمة (سواء السعيد - الدائرة الثانية أسيوط - الكتلة المصرية عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي) وذلك لما لها من خبرة في العمل السياسي وشعبية في مناطق دأرتها فوضعت على المركز المتقدم في القائمة؛ وكل ما سبق أثقل كاهل المرشحات فكان عليهن أن يخضن معركة داخلية في أحزابهن لإثبات أنفسهن والحصول على ترتيب متقدم في القائمة. ومعركة أخرى خارجية للوصول للناخبين وإقناعهم بقدرتهن على تمثيلهن في البرلمان. ورفضت بعض الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، التي تعتبر دخول المرأة البرلمان مفسدة وأن ترشيحها على القوائم الانتخابية هو ترشيح من باب الضرورات التي تبيح المحظورات، رفضت وضع صورة المرشحة على القائمة واستبدالها بصورة زوجها أو ورده.

ووفقا لما سبق ذكره فإن كثيرا من الأحزاب المدنية لم تختلف كثيرا في تعاملها مع المرشحات النساء عن الأحزاب ذات المرجعية الدينية وإن كان منظورهم وسياقهم مختلفا ولكن كانت النتيجة أننا لم نجد مرشحات سيدات بالقدر المطلوب على قوائم الأحزاب التي تتبنى المرجعية المدنية (يسارية أو ليبرالية).

البيئة الانتخابية

البيئة السياسية

شابت الفترة السابقة لانتخابات مجلس الشعب الكثير من الأزمات بدءاً من أزمة مسرح البالون مروراً بأزمة كنيسة المريناب وأحداث ماسبيرو وتعد أكثر الأزمات قرباً من الانتخابات، أزمة ١٩ نوفمبر أو ما جري تسميته بأزمة "محمد محمود" التي بدأت في التاسع عشر من نوفمبر بمظاهرات وقعت في ميدان التحرير ومحيطه وشارع محمد محمود عقب جمعة "المطلب الواحد" والتي شاركت فيها عدد من القوي السياسية. ولكن قامت مجموعة من أسر الشهداء. والشباب بالاعتصام فقامت قوات من الشرطة مدعومة بالجيش بمحاولة فض الاعتصام بالقوة وانتهت بحدوث اشتباكات استمرت حتى ٢٥ نوفمبر، أي قبل موعد بداية انتخابات المرحلة الأولى بـ ٤٨ ساعة. وبالرغم من أن أحداث محمد محمود لم تكن الأكثر عنفاً منذ اندلاع الثورة إلا وأنها كانت من الأحداث التي خلقت ارتباكاً وانقساماً قوياً بين مختلف القوي السياسية المشاركة في الانتخابات.

تتلخص هذه الانقسامات في ثلاثة رؤى بين القوي السياسية المختلفة:

القوي الأولى: طالبت بتأجيل الانتخابات لحين انتهاء الاشتباكات في محمد محمود والتأكد من عودة الأمن مرة أخرى خوفاً من تآدية أحداث العنف إلى عزوف المواطنين عن المشاركة والذهاب لصناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم.

القوي الثانية: كانت تطالب بإلغاء الانتخابات نهائياً وألا تتم قبل تسليم السلطة لحكومة مدنية انتقالية، متهمة أي قوي مشاركة في الانتخابات بالانتهازية السياسية محاولة الوصول للسلطة علي دماء الشهداء.

القوي الثالثة: طالبت بإجراء الانتخابات في موعدها معتبرة أن الانتخابات هي الوسيلة الشرعية لتسليم السلطة؛ وقد جاءت تصريحات المجلس العسكري مؤيدة للرؤية الثالثة داعية المواطنين للذهاب للإدلاء بأصواتهم مع الوعد بتوفير الأمن وحماية الناخبين.

هذه الأزمة السياسية وضعت كلا من مرشحي الفردي أو القوائم الحزبية علي مفترق الطرق، إما تجاهل ما يحدث في محمد محمود والاستمرار في الدعاية الانتخابية أو الاستجابة لنداءات المقاطعة للانتخابات وترك الساحة سلسة للقوي السياسية المنافسة في الحصول علي أغلبية سهلة في برلمان له خصوصية تتمثل في مهمة وضع الدستور، وخاصة في ظل قرار أكبر الأحزاب الممثلة للتيار الديني "حزب الحرية والعدالة" يليه حزب "النور" الممثل للتيار السلفي عدم مقاطعة الانتخابات.

كان لهذا الصراع والأزمة السياسية تأثيرا سلبيا علي أداء المرشحين والمرشحات وخاصة الأحزاب الجديدة التي تنتمي للتيار المسمى "بالتيار المدني"، والذي قرر جزء كبير منه تعليق الحملة الانتخابية كوسيلة من وسائل الضغط علي المجلس العسكري والأحزاب الأخرى لوقف العنف في محمد محمود؛ وبالرغم من أن تلك الأحداث والصراعات أثرت بشكل عام علي كل المرشحين من الرجال والنساء، ولكن استمرار العنف كان له تأثير مضاعف علي قدرة المرشحات علي عقد واستمرار حملاتهم الانتخابية وخاصة في المناطق الحضرية والتي يتركز فيها عمل المرشحات؛ كما ساهم في ذلك عدم اتخاذ بعض الأحزاب قرارا بمواصلة الانتخابات أو مقاطعتها لفترة ليست بقصيرة.

ونظرا للمخاوف الأمنية والأعداد الكبيرة لمن لهم حق الانتخاب، قرر المجلس العسكري إجراء الانتخابات علي مدار يومين في كل مرحلة؛ كما استمر في تخصيص مراكز اقتراع منفصلة للنساء، الأمر الذي بدوره سهل للنساء قدرتهن علي الوقوف لفترات زمنية طويلة في الطوابير دون الخوف من أن يتعرضن لأي نوع من أنواع العنف أو أن يتم التحرش بهن، بل وسهل إمكانية اصطحابهن أولادهن في مراكز الاقتراع أيضا.

وكانت لهذه القرارات دوراً إيجابيا في تشجيع الناخبين بشكل عام والناخبات بشكل خاص، علي في المشاركة؛ حيث وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلي ٥٢٪ وبنسبة مشاركة عالية جدا من النساء ألا وأن هناك مجموعة من الصعوبات المتعلقة بالعملية الانتخابية التي واجهت المرشحين والمرشحات علي حد سواء وإن كانت لها أثر أكبر علي المرشحات من النساء.

بيئة العملية الانتخابية

يمكن القول أن العملية الانتخابية صاحبها صعوبات ليست بالضرورة سياسية وإنما مرتبطة ببيئة العملية الانتخابية سواء كان ذلك صعوبات إجرائية أو صعوبات تنظيمية أو صعوبات متعلقة بالممارسات السياسية السائدة في العملية الانتخابية.

صعوبات إجرائية

محدودية فترة الدعاية

في ظل الظروف السياسية الملتبسة ظهرت مجموعة من الصعوبات الإجرائية وخاصة التأخر في إعلان القوائم الحزبية والتي تم إعلانها في الأول من نوفمبر ٢٠١١ قبل الانتخابات بـ ٢٧ يوم (أقل من شهر) علي الرغم من كون باب الترشيح قد أغلق بتاريخ ٢٤ أكتوبر، وانطلقت الحملات الانتخابية (يوم ٢ نوفمبر ٢٠١١ ولمدة ٢٤ يوم حتى بدء حالة الصمت الانتخابي التي تستمر ٤٨ ساعة قبل يوم التصويت لكل مرحلة)، بالإضافة إلي ذلك تم تحديد بداية الدعاية الانتخابية في نفس يوم إعلان القوائم بدور عمل على إرباك الأحزاب والمرشحات وجعلهن غير واثقات ما إن كانت أوراقهن قد قبلت بالفعل من قبل اللجنة العليا للانتخابات أم لا مما أدى بدروه إلي محدودية فترة الدعاية؛ كما تعرضت بعض المرشحات إلي تغيير الرمز الانتخابي بعد الموافقة عليه مما دفعهن إلي تغيير ملصقاتهن أو التتويه عن ذلك.

صعوبات تنظيمية

إدارة الحملة الانتخابية للمرشحات

من واقع خبرة عمل أكاديمية المشاركة السياسية للنساء يمكن القول إنه بخلاف السياسات المخضرمات والتي سبق لهن تجربة الترشح في الانتخابات البرلمانية أو المحليات، فإن معظم المرشحات لم يكن لديهن فريق حملة انتخابية يعمل بدوام كامل أو يتلقي مقابلا ماديا نظير عمله مع المرشحة؛ ولم تقم الأحزاب بتوفير ذلك لهن إلا في أضيق الحدود من خلال الاستعانة بفريق الحملة الخاص بالحزب والذي كان بطبيعة الحال يعمل لصالح الحزب بشكل عام

وأكثر اهتماما بالمرشحين الأوائل علي قوائم الحزب بشكل خاص؛ وفي المقابل اعتمدت معظم المرشحات علي الأقارب من الدرجة الأولى وبعض المتطوعين من الجيران والزملاء الذين ليسوا بالضرورة لهم خبرة في العمل السياسي مما أدى، في الكثير من الأحوال، إلي إلغاء بعض الفعاليات والأنشطة، إما بغرض حمايتهم من بعض الأخطار المحتملة في ظل الظروف السياسية التي سبق ذكرها أو حتى لا يتقلن علي فريق الحملة وخاصة أنهم لا يتلقون مقابل لذلك العمل، أو لعدم وجود خبرة سياسية كافية بادراك المناطق التي تعمل بها النساء وكيفية التدخل بها للقيام بدعاية للمرشحات.

ولكن لا يمكن إنكار أنه علي الجانب الآخر فإن وجود أحد أقارب المرشحة وخاصة الزوج ضمن فريق العمل من الأمور التي لها أثر شديد الإيجابية حيث تعطي مصداقية كبيرة للمرشحة أمام الناخبين؛ فمن ناحية يرونها ربة أسرة ناجحة في المقام الأول ودخلت العمل السياسي بموافقة وتشجيع زوجها مما يعطي لها شرعية وخاصة في المناطق الريفية، ولقد لامسنا هذه الإشكالية كثيرا في حالة المرشحات غير المتزوجات والتي نصحنهن أن يحاولن تعويض ذلك من خلال أحد الأقارب من الدرجة الأولى مثل الأب والأخ أو الأم؛ وإذا كانت لدي المرشحات صعوبات في فريق الحملات الانتخابية يمكن القول أن تلك المقولة تنطبق تماما علي قدرة المرشحات وينطوي نفس المقولة علي علي توفير وتدريب مندوبين لهن للمراقبة يوم الانتخابات.

الأتساع الجغرافي للدائرة الانتخابية

بالرغم من أن الأتساع الجغرافي من أهم المشكلات التي عاني منها المرشحين والمرشحات علي حدة بل أن هذه المشكلة كانت أكثر تعقيداً بالنسبة لمرشحين الفردي أكثر من مرشحي القائمة، كما أن العمل في دائرة شديدة الأتساع مما يتطلب جهداً مضاعفاً من جانب المرشحات سواء علي مستوى الإنفاق في ظل عدم التزام المرشحين بالسقف الانتخابي للدعاية الانتخابية من جانب أو المشكلات السياسية والأمنية التي بدوها أجبرت الكثير من المرشحات الاعتماد علي أسلوب الدعاية من خلال طرق الأبواب في المقام الأول تليها اللقاءات الشعبية وذلك نظراً للظروف التي سبق ذكرها.

صعوبات متعلقة بالممارسات السياسية السائدة

المال والرشاوى الانتخابية

ككافة الانتخابات السابقة ما زال استخدام المال وكافة الرشاوى الانتخابية بل وحتى توزيع الأطعمة من العوارض السياسية التي لم يتم التخلص منها كما يصعب إرجائها لأحزاب بعينها دون الأخرى.

الحشد علي أساس لديني

وبالرغم من أن الإشكالات المتعلقة بالعنف الانتخابي أقل بكثير في هذا البرلمان بالمقارنة بالبرلمانات السابقة إلا أنه في المقابل يمكن القول أن الصراع حول هوية الدولة دينية/مدنية انعكس بدوره علي هذه الانتخابات وطريقة الحشد التي خلقت حالة غير مسبوقة من الاستقطاب الديني (إسلامي/ مدني، إسلامي/مسيحي) بالرغم من أن المرشحات المشاركات في الأكاديمية غالبيتهم محجبات فمن واقع ١٦ مشاركة، ٢ مسيحيات، ومن بين ١٤ مرشحة مسلمة مرشحة واحدة غير محجبة.

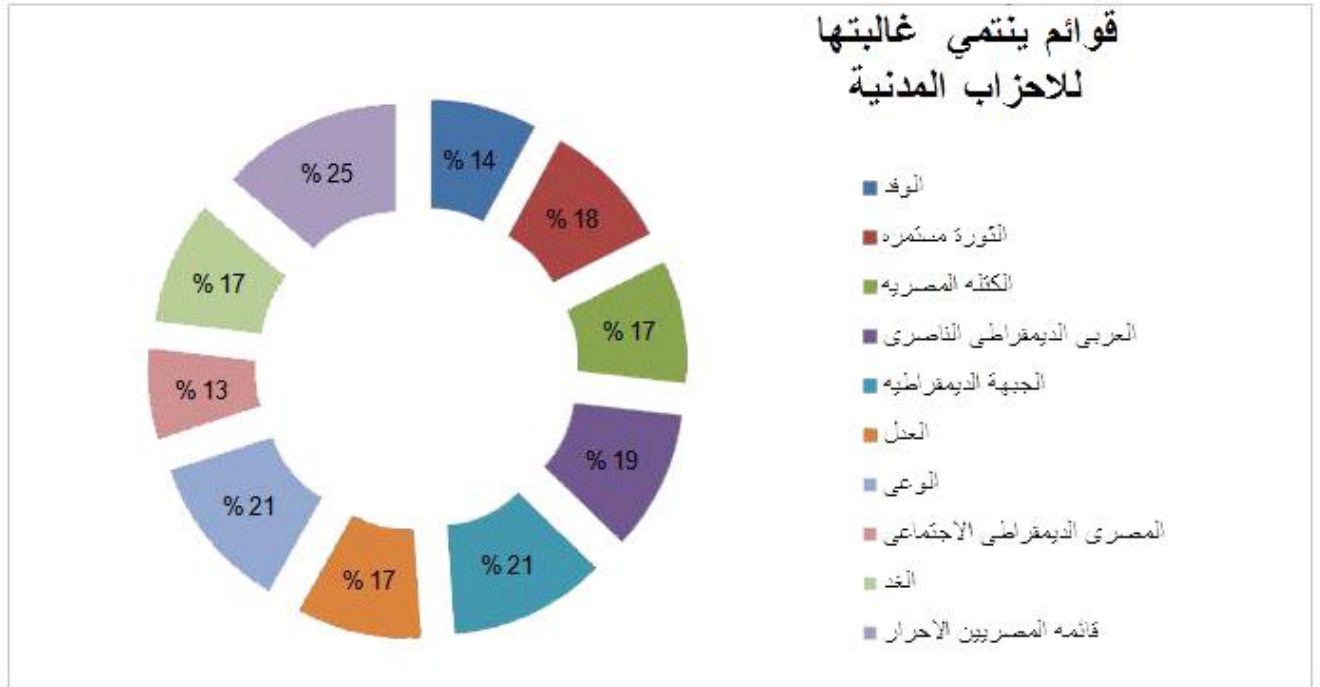
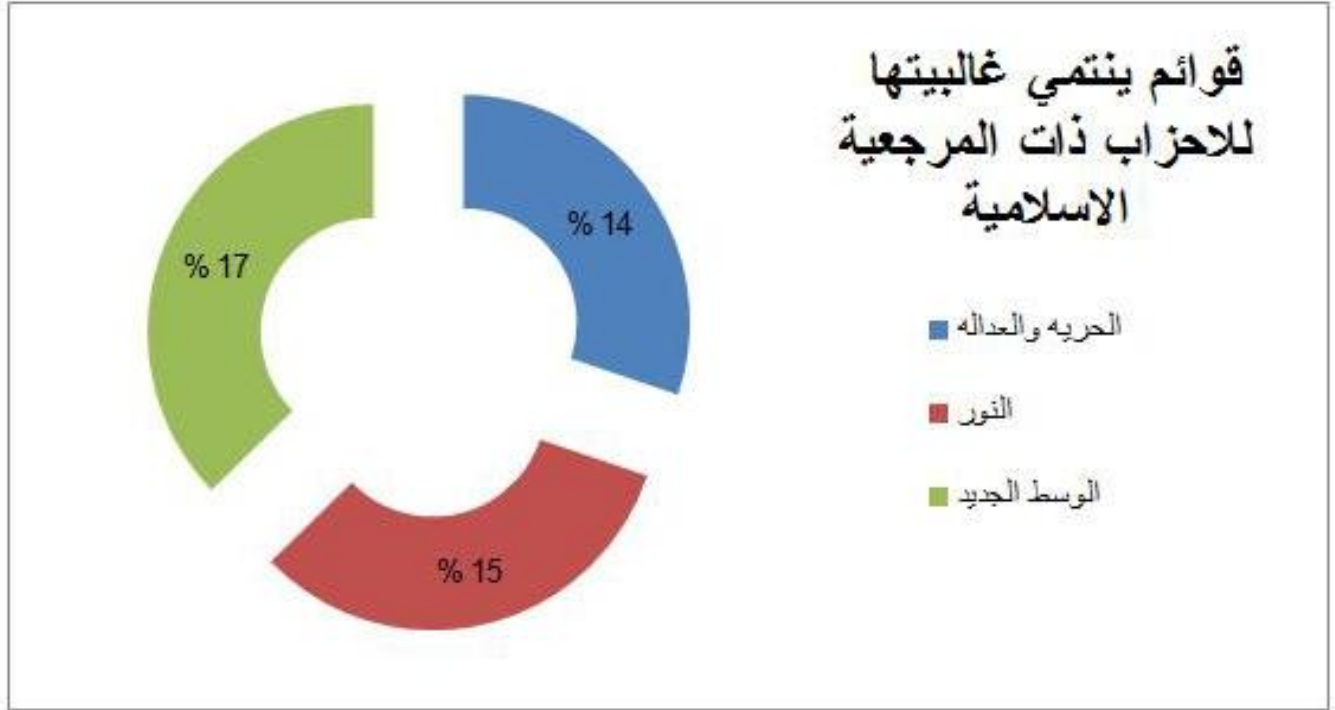
من أهم الإشكالات والممارسات التي سادت في الانتخابات وبالتالي انعكست علي خطاب المرشحات سواء من التيار الإسلامي أو من التيار المدني؛ وإن تركيز خطاب التيارات الإسلامية ومرشحاتها فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام علي أنه عامل مساعد علي قصور دور المرأة في ميادين بعينها وعمل سياسي محدود، أدي ذلك بدوره الي جعل مرشحات الكتلة المدنية في مفترق طرق؛ المفترق الأول هو خلق خطاب سياسي مناوئ لخطاب مرشحات الكتلة الإسلامية بحيث يركز علي أهمية تمكين المرأة وفتح مجالات متساوية لها مع الرجال، بمعنى آخر، خطاب يركز علي أن قضية المرأة تقع في أولويات خطابهن السياسي؛ أما المفترق الآخر، فكان تحويل خطابهن السياسي الي خطاب سياسي، مجتمعي يحاول طرح قضايا النساء كجزء من المشكلات المجتمعية مع إصرار تلك المرشحات علي تقديم أنفسهن علي أنهن مرشحات يهدفن الي تمثيل دوائرهن وليس تمثيل قضايا النساء فقط. وبما أن الاستقطاب الدين كان له تأثير سلبي علي مرشحات المنتميات للقوة المدنية سواء كن مسيحيات أو حتى مسلمات ملتزمات دينيا واجتماعيا إلا إن ذلك الأثر السلبي كان أشد وطأة علي المرشحات المسيحيات، فمن واقع خبرة الأكاديمية كانت المرشحة المسيحية تواجه هذه المشكلة أكثر من المرشح الرجل المسيحي، وخاصة إذا كانت في

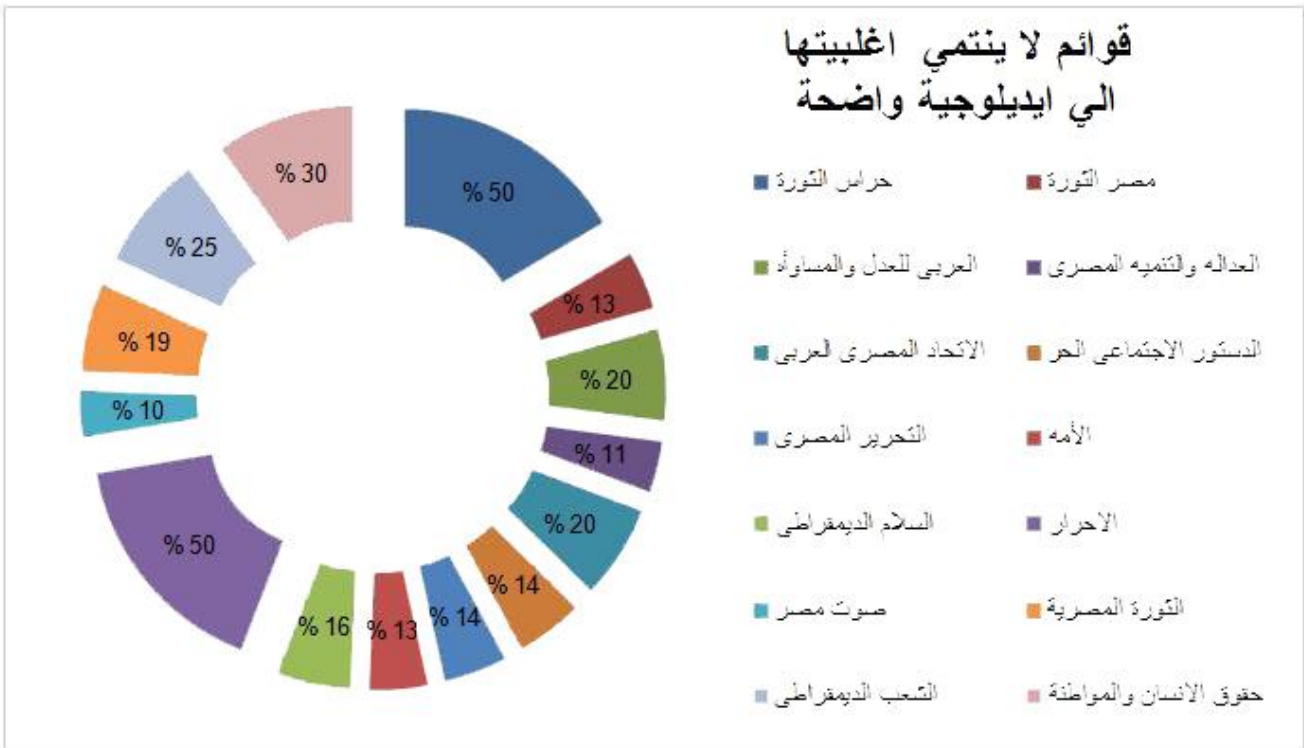
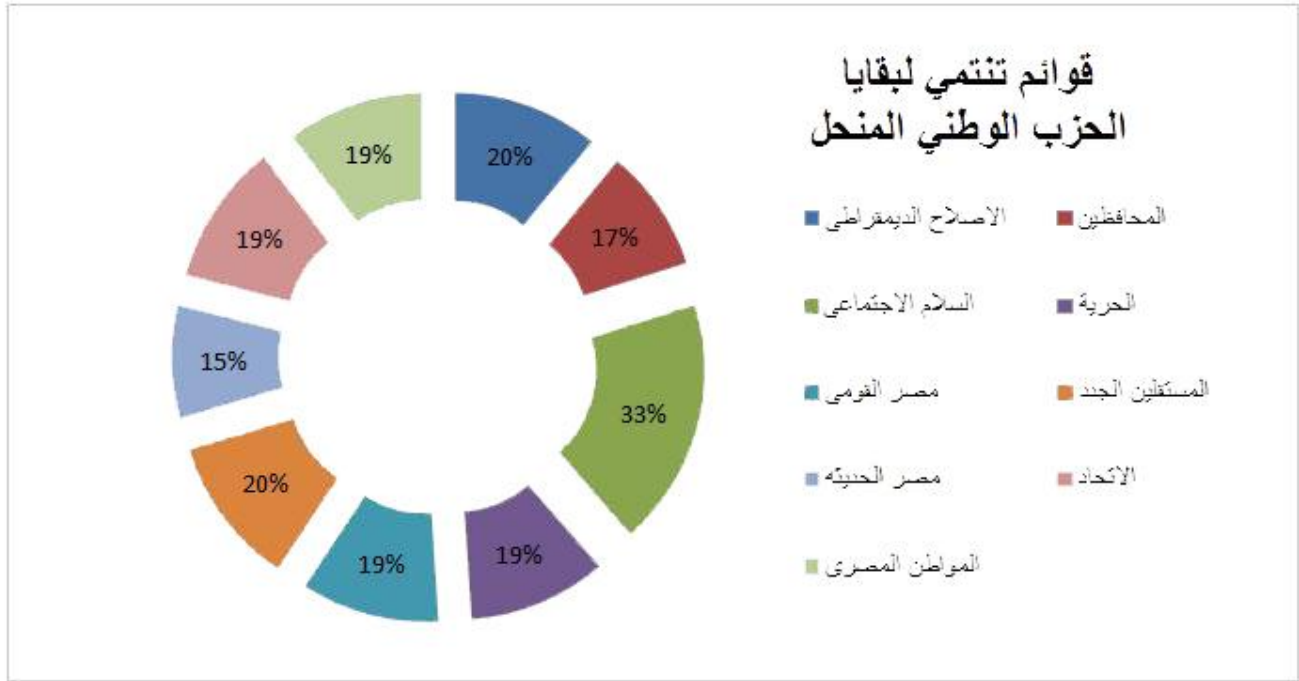
الجزء الأول من القائمة، الأمر الذي جعل إحدى المرشحات اللاتي شاركن في الأكاديمية تفضل أن تترك ترتيبها علي القائمة لمرشح آخر مسلم والنزول في ذيل القائمة حتى لا تزيد من حدة الاستقطاب وخاصة في ظل وجود مرشح آخر مسيحي.

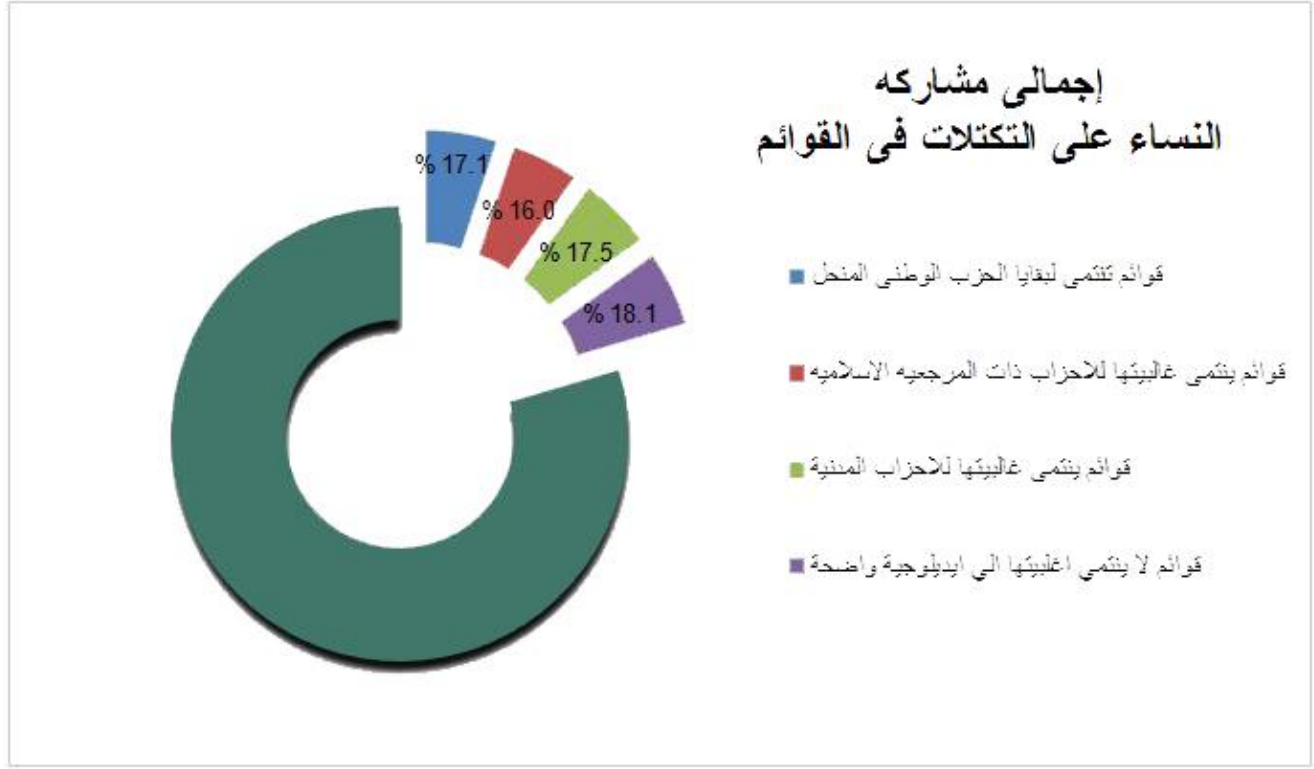
مؤشرات ودلائل انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢

لقد أظهرت نتائج الانتخابات أنه من بين إجمالي المرشحات لم تتجح أي من النساء التي رشن أنفسهن علي الدوائر الفردي. أما بالنسبة للمرشحات علي دوائر القائمة نجحت ٨ نساء فقط ممن رشن أنفسهن. من بين المشتركات في أكاديمية المشاركة السياسية استطاعت النائبة سناء السعيد مرشحة الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي عن الدائرة الثانية أسويط قوائم، النجاح في الانتخابات مما يؤكد أنه بالرغم من الصعوبات التي تواجهها النساء إلا أن الناخب المصري قد يقبل التصويت لمرشحة ما إذا كانت قادرة علي إثبات نفسها علي أنها كدر سياسي ومنخرطة في العام.

وإذا ما نظرنا في قوائم الأحزاب وترتيب المرشحات عليه سوف نجد أنه لا يمكن القول أن هناك تكتلات سياسية أكثر صداقة للمرأة دون غيرها. فإذا حاولنا تقسيم التكتلات والائتلافات الانتخابية في هذه الانتخابات وخاصة في ظل الاستقطاب الديني الذي سبق ذكره إلي أربعة تقسيمات. تكتلات قوائم ينتمي غالبيتها للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، قوائم ينتمي غالبيتها للأحزاب المدنية، قوائم تنتمي لبقايا الحزب الوطني المنحل، قوائم ينتمي غالبيتها إلي ليست بالضرورة إسلامية ولكن بدون توجه أيديولوجي محدد. ولكن تبدو لنا من خلال التحليل المبدئي (التحليل النهائي سوف يتم عرضه في التقرير النهائي) أنه لم تتفوق أي من الكتل الاربعة في وضع نسبة النساء علي قوائمها. حيث نجد نسبة تواجد النساء شبه واحدة في كافة الكتل وأن اختلفن في ترتيبهن علي القائمة. فيما يلي جدول يوضح نسبة النساء من إجمالي القوائم في التكتلات السياسية.







التوصيات

لا شك أن الانتخابات جرت في ظل ظروف شديدة التعقيد والالتباس ليس فقط على المستوى القانوني والسياسي بل أيضاً شابها العديد من المشكلات الإجرائية والتنظيمية. لقد واجهت النساء المرشحات والناخبات نفس المعوقات التي واجهها المرشحون والناخبون من الرجال وإن كانت تبعاتها على النساء أصعب منها على الرجال، كما كانت هناك صعوبات خاصة بالنساء دون الرجال. ولقد خلصت تجربة أكاديمية المشاركة للنساء إلي التوصيات التالية:

1. يجب على الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنية المهتمة بالتمكين السياسي للمرأة أن يبدو في عملية بناء كوادر نسائية مؤهلة سياسياً عقب الانتهاء من الانتخابات مجلس الشورى وعدم الانتظار للانتخابات المقبلة للبحث عن كوادرهن النسائية الحزبية. فبرغم قصر مدة عمل الأكاديمية إلا أن التجربة أثبتت أن العمل مع النساء بمنهج ان المرأة قادرة على خوض غمار العمل السياسي وقادرة على المنافسة والقدرة على الوصول للجماهير وتمثيل مجتمعاتهن تأتي بثمارها، فتجربة النائبة سناء السعيد، السياسية التي قررت دخول المعركة الانتخابية في ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠ وقررت ألا تحصر عملها داخل الحزب على القضايا الخاصة بالمرأة جعلت لها ثقل في

دأرتها وفي داخل الحزب. لقد تابعت الأكاديمية هذه التجربة عن كثب من خلال التدريب بالمعايشة وجاءت نتائج الانتخابات لتثبت أن التجارب والممارسة السياسية هي التي تخلق ممثلات حقيقيات للمجتمع وسياسيات قادرات علي الوصول إلي الناخبين.

2. بالرغم من أن القانون الانتخابي ألزم وجود امرأة واحدة علي الأقل في كل قائمة إلا أنه لم يلزم بأن يتم ترتيبها في أوائل القائمة، وإذا نظرنا لنتائج الانتخابات نجد أن امرأة واحدة لم تتجح علي القوائم الحزبية تخطي ترتيبها المركز الرابع من القائمة، وذلك لصعوبة حصول القوائم علي أكثر من ٥٠٪ إلا في بعض الحالات الاستثنائية. وبالتالي فإن أولي التوصيات هي أن يلزم قانون الأحزاب بوضع النساء إن لم تكن علي رأس القائمة في المركز الثاني أو الثالث علي الأكثر.

3. يجب علي اللجنة العليا للانتخابات التصدي للمرشحين والمرشحات الذين لا يلتزمون بالسقف الانتخابي للدعاية ويمكن التصدي لذلك بمجموعة من القرارات الإدارية، فإن كان من الصعب عملية متابعة إنفاق مرشحي الأحزاب والفردية وخاصة في ظل قدرة مرشحي الأحزاب الكبرى علي الحصول علي تبرعات في صورة تخفيضات واسعة من شركات الدعاية والإنتاج يمكن في المقابل أن تقوم اللجنة بوضع معايير محددة وموحدة لكل أشكال الدعاية الانتخابية المرئية علي سبيل المثال توحيد مقاسات اللافتات.

4. يجب علي الأحزاب دعم مرشحاتها بفرق للدعاية الانتخابية وتوفير الدعم المادي والفني اللازم للفريق بحيث يكون للمرشحات فريق ذات مهنية عالية قادرة علي دعمها بدوام كامل وقبل فترة الانتخابات بفترة كافية، كما يفضل أن يكون أحد أعضاء فريق العمل رجل، فتدعيم الرجال للمرشحة يكسر الكثير من الحواجز ويقدم المرشحة علي أنها سياسية وليست فقط ممثلة لقضايا النساء.

5. ان اتساع النطاق الجغرافي للدوائر الانتخابية وخاصة دوائر الفردي أظهر أن نظام الفردي وخاصة في ظل رسم الدوائر الحالي أثبت أن النظام الفردي ليس صديقا للنساء والأقليات، وجاءت النتائج بعدم نجاح أي سيدة في دوائر الفردي. ولذا قد يكون من التوصيات إعادة رسم دوائر الفردي مرة أخرى بشكل يجعلها أقل مساحة.

فريق العمل

قامت بكتابة هذا التقرير وفاء أسامة، استشاري أكاديمية المشاركة السياسية للنساء، وساعدها في البحث والتوثيق يحي زايد، منسق الأكاديمية، وساهم في العمل الميداني محمد شيرين عاطف، استشاري الأكاديمية، وقامت بتحرير هذا التقرير مزن حسن، المدير التنفيذي بنظرة للدراسات النسوية.

فريق العمل الميداني: دعاء عبد العال، استشارية التدريب بالمعايشة بأكاديمية المشاركة السياسية للنساء، ومحمد شيرين عاطف، الاستشاري السياسي، وبانسية الأسيوطي، مسئولة متطوعي الحملات.

الملكية الفكرية: التقرير منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر – لغير الأغراض الربحية الإصدار 3.0 غير الموطنة

